

أثر إجراءات متابعة الائتمان المصرفي في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف اليمنية

دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في محافظة عدن

ناجي علي عوض حبتور

قسم العلوم المالية والمصرفية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة عدن

DOI: <https://doi.org/10.56807/buj.v5i5.510>

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إجراءات متابعة الائتمان المصرفي واتخاذ القرار الائتماني في المصارف، ومعرفة تأثير استخدام إجراءات متابعة الائتمان المصرفي في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف اليمنية. واستخدمت الدراسة المنهجية الوصفية التحليلية وأداة الاستبيان للعينات المستهدفة من المصارف اليمنية.

وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات متابعة الائتمان تؤثر إيجاباً في قرار منح الائتمان في المصارف التجارية، وأنها لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات المبحوثين تجاه درجة تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان وقرار الائتمان تعزى إلى الخصائص الشخصية للمبحوثين (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي) في المصارف التجارية في محافظة عدن.

الكلمات المفتاحية: إدارة الائتمان-متابعة الائتمان-اتخاذ القرار الائتماني

The Impact of Bank Credit Follow-up Procedures on Credit Decision-making in Yemeni Banks

A Field Study on Commercial Banks Operating in Aden Governorate

Naji Ali Awadh Habtoor

Department of Banking and Financial Sciences, Faculty of Economics and Political Sciences, University of Aden

Abstract

This study aimed to identify the procedures for monitoring bank credit and making credit decisions in banks, as well as knowing the impact of using bank credit follow-up procedures in making credit decisions in Yemeni banks. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was adopted, where the required data were collected using a questionnaire that was distributed to the targeted sample of Yemeni banks.

The study found that credit follow-up procedures positively affect the decision to grant credit in commercial banks, and that there are no significant differences between the averages of the respondents' answers regarding the degree of influence of credit follow-up procedures on the decision to grant credit and the credit decision which is attributed to the personal characteristics of the respondents (years of experience, academic qualification, specialization, job position) in commercial banks in Aden Governorate, Yemen.

Keywords: credit management - credit follow-up - credit decision-making.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة أولاً: المقدمة

تقوم المصارف التجارية بدور رئيسياً في عملية الاستثمار وتأثير فعال في تنمية وإدارة دفة الاقتصاد، وتعتبر عملية تجميع المدخرات في شكل ودائع ومنحها للمستثمرين في شكل قروض الوظيفة الأساسية لأي مصرف، والعائد المتولد عن هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإيراداته مهما تعددت المصادر الأخرى، وهذا ما يفرض على المصارف الاهتمام بعملية منح الائتمان، كما إنها أكثر العمليات حساسية لما يحفها من مخاطر ولا تظهر نتائج هذه المخاطر في الأمد القريب وإنما تتضح نتائجها في الأمد المتوسط والبعيد، ولا يتوقف تأثيرها على مستوى المصرف فحسب إنما ترتبط مباشرة بالاقتصاد الوطني لذا يتوجب على القائمين ومتخذي قرارات الائتمان الدقة في اتخاذها، وأن عدم وجود إستراتيجية ائتمان نمطية بسبب اختلاف المصارف من حيث الأهداف وكذا حجم رأس المال عقد كثيراً من مهمة متخذي قرارات الائتمان.

وتأسيساً على ما تقدم تعد إجراءات متابعة الائتمان من الأدوات المهمة في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي (القروض) وتقوم إجراءات متابعة الائتمان على تجميع وتصنيف البيانات المالية الخاصة بقدرات العمل الداخلية وكذا بيئته الخارجية ومقارنتها وقياسها وتحليلها واستخدام نماذج التنبؤ بقصد الوصول إلى اتخاذ قرار ائتماني جيد ذو مخاطر منخفضة وتجنب الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف. والجدير بالذكر أن دور التحليل الائتماني من خلال إجراءات متابعة الائتمان لا ينتهي عند تحليل البيانات والمعلومات التي تسبق منح الائتمان بل يأخذ صفة الاستمرارية طيلة مدة القرض لتمكن المصرف من تصنيف محفظته الائتمانية وتشخيص مظاهر الفشل التي قد تلحق بالعمل مستقبلاً وتفادي خسائرها أو التقليل من آثارها السلبية إلى أدنى مستوى.

وفي هذه الدراسة نتناول أثر إجراءات متابعة الائتمان المصرفي في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف اليمنية، وذلك للتعرف على الجوانب الإيجابية وتعزيزها، وكذلك على جوانب القصور وتقديم المقترحات والتوصيات للعمل على تلافيها وبما يسهم في ترشيد عمليات الائتمان المصرفي.

اشتملت الدراسة على ثلاثة مباحث: الأول- يتناول الإطار العام للدراسة، والمبحث الثاني- يتناول التأطير النظري للمتغيرات الدراسة، ويأتي المبحث الثالث بالدراسة الميدانية لمعرفة أثر إجراءات متابعة الائتمان المصرفي في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف اليمنية، وتختتم الدراسة بتقديم الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

إن وجود قصور في استخدام إجراءات التحليل الائتماني وتطبيق إجراءات متابعة الائتمان عند دراسة طلبات

الإقراض في المصارف التجارية يؤدي إلى ظهور الإشكاليات الآتية:

■ قبول طلب منح ائتمان لعميل يعجز عن السداد في نهاية المدة.

■ رفض طلب منح ائتمان لعميل يمكنه السداد نهاية المدة. وفي كلا الإشكاليين يفقد المصرف أحد عملائه ويكون لذلك تأثير مباشر على الأرباح، وعليه لا بد من بيان إجراءات التحليل ومتابعته للتعرف على أوجه القصور التي قد تؤدي إلى ظهور مشكلة القروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة، وتقديم بعض المقترحات التي قد تسهم قدر الإمكان في ترشيد عمليات الإقراض والوقاية من أخطار الديون المتعثرة، وبناء على ما تقدم يمكننا حصر مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي:

هل يؤثر استخدام إجراءات متابعة الائتمان المصرفي في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف اليمنية ويتفرع عنه:

- ما أثر عجز العميل عن السداد نهاية المدة في اتخاذ القرار الائتماني؟

- ما أثر رفض طلب منح ائتمان لعميل لديه القدرة على السداد نهاية المدة في اتخاذ القرار الائتماني؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها سوف تعالج موضوعاً هاماً يتمثل في إيجاد الحلول للمشكلة المتمثلة في الأثر لاستخدام إجراءات متابعة الائتمان المصرفي في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف اليمنية من خلال التطورات الائتمانية الحديثة وتقييم القرار الائتماني في المصارف التجارية وخاصة اتخاذ القرار عند عجز العميل عن السداد نهاية المدة، وأيضاً كيفية اتخاذ القرار عند رفض طلب منح ائتمان لعميل لديه القدرة على السداد نهاية المدة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

أ- التعرف على إجراءات متابعة الائتمان المصرفي واتخاذ القرار الائتماني في المصارف.

ب- معرفة أثر استخدام إجراءات متابعة الائتمان المصرفي في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف اليمنية

خامساً: منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وايضاً تم استخدام أداة الاستبيان في قياس أثر متغيرات الدراسة.

سادساً: الدراسات السابقة:

دراسة (زينب 2023)، الموسومة بـ: الجدارة الائتمانية للزبائن وأثرها في قرارات منح الائتمان المصرفي

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الاستعلام المصرفي وتبادل المعلومات الائتمانية في تعزيز كفاءة القرار الائتماني الذي يتخذه الجهاز المصرفي، بما يضمن سلامة السداد وعدم

والتي تمكن إدارات المصارف من اتخاذ قراراتها الائتمانية بصورة صحيحة وخالية من المخاطر.

دراسة (حيتور 2017) الموسومة بـ: أثر إجراءات التحليل الائتماني على قرارات الإقراض المصرفي

هدفت الدراسة إلى التعرف على إجراءات التحليل الائتماني من حيث بيان أهمية تحليل بيئة العميل طالب القرض وأثرها على قدرته في السداد، وكذا تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض وذلك في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على القرض المطلوب. واستخدمت المنهجية الوصفية.

وتوصلت إلى وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية للإجراءات التحليلية الائتمانية لتحليل طلبات الحصول على القرض

دراسة (بن دهر 2014) الموسومة بـ: أثر التحليل الائتماني على قرارات منح الإقراض والاستثمار.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي كأداة من الأدوات المستخدمة في عملية اتخاذ القرار الائتماني. واستخدم المنهج الوصفي وأداة الاستبيان.

وتوصلت الدراسة إلى وجود آلية لدى بعض المصارف لدراسة مستوى المخاطر التي تحيط بطالبي الائتمان ويتم دراستها من خلال التاريخ الائتماني والوضع المالي والضمانات، كما تهتم المصارف بمتابعة طالبي الائتمان بعد منح التسهيلات الائتمانية وذلك من خلال متابعة سداد الأقساط، الزيارة الميدانية، التعرف على نشاط طالب الائتمان.

ومن خلال ما سبق تتميز الدراسة الحالية في أنها سوف تقوم بدراسة فجوة علمية لم تتطرق لها الدراسات والبحوث السابقة التي تم عرضها سابقاً وهي بحث مسألة تأثير استخدام إجراءات متابعة الائتمان المصرفي في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف اليمنية، دراسة قصدية شملت مدراء العموم ونوابهم ومدراء الفروع ونوابهم والموظفين العاملين في كل من إدارة الائتمان وإدارة المخاطر وإدارة القروض المتعثرة، وتطبيقية في المصارف التجارية العاملة في محافظة عدن.

المبحث الثاني- إجراءات متابعة الائتمان المصرفي واتخاذ القرار الائتماني

أولاً- إجراءات متابعة الائتمان وفقاً لمراحل اتخاذ القرار الائتماني:

قبل الخوض في مفهوم متابعة الائتمان يجب علينا أولاً توضيح مفهوم الائتمان المصرفي على النحو الآتي:

التعثر. من إجمالي (34) مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية، وهي (المصرف الأهلي العراقي، الشرق الأوسط، الاستثمار المتحد، آشور الدولية، الخليج التجاري، سومر التجارية، بابل).

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على متغير الجدارة الائتمانية، بأبعاده (رأس مال العميل، والقدرة المالية للعميل، والضمانات المقدمة، والظروف المحيطة)، وليس هناك علاقة تأثير على البعد (شخصية العميل).

دراسة (لبنى، وآخرون 2023) الموسومة بـ: قياس آثار تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية ومدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال

هدفت هذه الدراسة إلى قياس آثار تقييم مديري الائتمان المصرفي لكل من المقدرة الإدارية، ومدى الالتزام بتطبيق ضوابط أو آليات الحوكمة على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال. واعتمدت الدراسة في الجانب التطبيقي منها على إجراء دراسة تجريبية لحالة عملية افتراضية لإحدى الشركات طالبة الائتمان تم توزيعها على عينة مكونة من 143 مفردة من مديري ومحلي الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية المصرية الأربعة الكبرى (المصرف الأهلي المصري - مصرف مصر - المصرف التجاري الدولي CIB - مصرف قطر الوطني QNB)، وتم استخدام التصميم العاملي 2×2 Factorial design في إجراء الدراسة التجريبية؛

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها وجود تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية لتقييم مديري الائتمان المصرفي لكل من المقدرة الإدارية، ومدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.

دراسة (الفرجاني، الدرسي 2020) الموسومة بـ: أهمية عوامل البيئة الخارجية المصرفية الخاصة في اتخاذ قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية

هدف البحث إلى التعرف أهمية عوامل البيئة الخارجية المصرفية الخاصة والمتمثلة في (العملاء، والمنافسين، والموردين، والممولين)، في اتخاذ قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، لتساعد المصارف على تحقيق أهدافها، وقد اعتمد البحث على وسيلة الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة، وقد استخدم البحث كلاً من الإحصاء الوصفي والاستدلالي لتحليل البيانات.

وقد أظهر البحث وجود أهمية لعوامل البيئة الخارجية الخاصة بالمصارف على قرارات منح الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف عينة البحث وهذا دليل على أهمية موضوع تحليل البيئة الخارجية الخاصة بوصفه خطوة مهمة

1- مفهوم الائتمان المصرفي

تؤدي المصارف دوراً رئيساً في نقل إجراءات السياسة النقدية إلى الاقتصاد، أو تعد قناة الائتمان إحدى أدوات هذه السياسة للتأثير في النشاط الاقتصادي، ومصطلح الائتمان مشتق من كلمة أوتمن، وتعني منح الثقة ومن هذه السياسة يتم تحديد آليه الائتمان المصرفي، فإن سلامة الائتمان المصرفي يعتمد على سلامة السياسة الائتمانية المتبعة في المصارف كافة.

وعلى ذلك، توجد تعريفات عديدة لمفهوم الائتمان المصرفي التقليدي، يمكن عرض عدد من هذه التعريفات: إذ يعرف (رضاء، 2002: 213) الائتمان المصرفي بأنه القروض والسلفيات التي تحصل عليها المنشآت، أو الأفراد، أو الحكومات من المصارف واللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، ويتمثل الائتمان المصرفي بصفة أساسية في القروض التي تمنحها المصارف لزبائنهم من الأفراد، والهيئات أو المصارف التجارية الأخرى

وعلى الرغم من أن الائتمان المصرفي يتمثل أساساً بالقروض، أو التمويلات، إلا أنه توجد استثمارات غيرها تمثل أنماطاً أخرى للائتمان المصرفي، مثل: الاعتمادات، والكفالات المصرفية، والجاري المدين، ويعد بعض الكتاب والباحثين البطاقة الائتمانية المصرفية، وخصم الأوراق التجارية (الكمبيالات)، نوعاً من أنواع الائتمان المصرفي قصير الأجل. ويُعرف الأفندي، الائتمان المصرفي بأنه تقديم المصارف كل التسهيلات الائتمانية الممكنة للأفراد وشركات الأعمال (المقترضين)؛ من أجل تلبية احتياجاتهم التمويلية للأنشطة المختلفة ولآجال محددة ومختلفة مقابل حصول المصارف على عائد معين (الأفندي، 2018: 95).

2- مفهوم متابعة الائتمان:

لسلامة وكفاءة القرار الائتماني لا يكفي بعملية التحليل الائتماني التي تجري عند تقديم طلب الحصول على الائتمان وإنما متابعة الائتمان وتحليله بعد منحة بهدف التحقق من قدرة العميل على الاستمرار في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة وكذلك الفوائد في حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط الائتمان.

لذا يقصد بالمتابعة استخدام أسلوب جيد للرقابة على القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء وفقاً للأغراض المخصصة لها اعتباراً من تواريخ الموافقة على المنح وحتى إتمام السداد وذلك للاطمئنان إلى إمكانية وفاء العملاء بكافة التزاماتهم المالية من أقساط وفوائد وعمولات في المواعيد المحددة (مشرقي، 2007: 104).

3- إجراءات متابعة الائتمان (سياسات متابعة الائتمان):

وتعتبر إدارة متابعة أو مراجعة الائتمان هي المسؤولة عن التعرف على الائتمان الضعيف الذي يواجه

مشكلات، لإدراك انخفاض جودة الائتمان في مرحلة مبكرة حيث يكون هناك العديد من الخيارات المتاحة لتحسين أوضاع الائتمان وتبدأ هذه المرحلة عند منح القرض أو التسهيل حتى إتمام سداد القرض أو التسهيل، وطول هذه المرحلة تتضمن العديد من الإجراءات منها:

(1) متابعة استخدام العميل للقرض أو التسهيل في الغرض الممنوح من أجله.

(2) متابعة سداد العميل في المواعيد المحددة سواء لأقساط القرض أو الفوائد.

(3) متابعة الضمانات وتجديد التأمين عليها وعدم انخفاض قيمة هذه الضمانات وتقديم تمويل إضافي عند المبرر لذلك.

(4) متابعة الوضع المالي للعميل وما يطرأ عليه من تغيرات تؤثر على سلامة القرض.

(5) متابعة عدم التجاوز في حساب العميل إلا لغرض طارئ ومؤقت ولمدة محددة.

(6) متابعة ومراجعة الأحوال الاقتصادية العامة والمؤثرة على العميل.

وقد حدد البنك المركزي اليمني في المنشور الدوري رقم

(15) لعام 1997م إجراءات مراقبة الائتمان وفقاً للآتي:

أ- نظام متابعة نوعية وخصائص محفظة قروض المصرف: يجب أن يضع كل مصرف نظاماً يبين نوعية المحفظة وخصائصها من حيث المخاطر الإجمالية للعميل الواحد أو لمجموعة من العملاء ذوي الصلة الذين يعتبرون مخاطراً المصرفية واحدة، أنواع الائتمان المختلفة الأنشطة الاقتصادية من صناعية أو تجارية أو خدمية، المناطق والمحافظات والبلدان إن وجدت، وكل هذا بهدف كشف أي تركيز في الائتمان الممنوح ومعالجته في الوقت المناسب.

ب- نظام التصنيف: أن يكون لكل مصرف نظام داخلي لتصنيف الأصول والبنود العرضية خارج المركز المالي والتي تتضمن مخاطر الائتمانية، وهذا النظام ينبغي أن يمكن المصرف من إتباع أو الالتزام بمعايير تصنيف الديون المحددة لتعليمات المصرف المركزي سواء ما كان منها متصلاً بقيام العميل بتسديد الأقساط والفوائد أو الأقساط المستحقة وغير المدفوعة أو بما يتعلق بمركزه المالي، كذلك فإن بإمكان المصرف أن يأخذ باعتباره أيضاً عوامل أخرى مثل أعمال المقترض واتجاهه المستقبلي، مركز مشروع العميل في القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه، وضع العميل المالي وقدرته المستقبلية على التسديد، قدرته على إدارة مشروعه وإمكانية العميل على الاستمرار بمشروعه ويتوجب على المصرف أن يقوم بعملية تحليل شاملة كهذه للوصول إلى مستوى تصنيف الائتمان، خاصة للعملاء الذين تعادل مخاطرتهم الائتمانية أو تزيد عن (5%) من قيمة صافي حقوق مساهمي المصرف كذلك يجب على المصرف هنا أن يراعي في حالة انكشاف

4- أهداف متابعة الائتمان: من الإجراءات التي تتم في مرحلة متابعة الائتمان يتضح أن متابعة التسهيلات الائتمانية تهدف إلى ما يلي: (مشرقي: 2007: 196)

1- متابعة تنفيذ الموافقة الائتمانية من السلطة المختصة والالتزام بشروطها.

2- استخدام التسهيلات الائتمانية في الأغراض الممنوحة من أجلها والالتزام بالحدود المصرح بها.

3- توافر الضمانات المقدمة للمصرف واستمرارها وتحري ما قد يطرأ عليها من تغيرات جوهرية واستيفاء إجراءات رهن الضمانات لصالح المصرف.

4- ملاحظة أي تغيرات تطرأ على وضع العميل مالياً وإدارياً أو التوسع في أنشطة أخرى قد تؤثر على وضع العميل الكلي.

5- متابعة مدى انتظام العميل في سداد القرض في المواعيد المحددة وفقاً للبرامج الموضوعية لذلك.

6- التعرف على العقوبات التي قد تعترض المقترضين في الوقت المناسب واقتراح حلول واقعية وفعالة وسريعة لبعض المشاكل المالية العارضة للعميل تقادياً للخسائر التي قد تلحق بالمصرف إذا تعثر العميل المقترض.

وخلصه لما سبق يستنتج الاتي:

عادة ما يبدأ الائتمان الممنوح في التعثر نتيجة قصور المتابعة وهذا ما يفرض على إدارة الائتمان في المصرف أن تضع سياسة مقننة للرقابة على محفظة القروض، ويكون من ضمن أليات تصميم نظام كفاء لتقييم ومتابعة الائتمان المبني على معايير مالية، وأخرى نوعية أو وصفية في سياق تحليل مخاطر الائتمان بالقدر الذي يجعل في مقدور هذا النظام توفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ باحتمالات التعثر المالي للعميل، ومن ثم درء أو تخفيض مخاطر الإفلاس، وما سيترتب عليها من خسارة جسيمة ممكن أن تلحق بالمصرف. على الرغم من أن منح الائتمان يتم وفق أسس وسياسات ائتمانية وإجراءات تحليلية تهدف إلى التقليل من حدة المخاطر الائتمانية مستقبلاً، إلا أنه واقعياً لا يمكن لأي مصرف أن يكون محفظة قروض خالية من المخاطر، وذلك يرجع إلى طبيعة العلاقة بين القروض والتسهيلات والمخاطر وعلاقتهما بالسمات الأساسية للعمل المصرفي وأثبتت الدراسات والتجارب أنه ما من قرض يمنح للعميل إلا ويحمل المصرف قدراً من المخاطر مهما كانت طبيعة الضمانات التي تحصل عليها ورغم كل ما تقوم به المصارف من حرص وحذر في مجال الدراسة الائتمانية للعميل إلا أنه يحدث في بعض الأحيان أن تظهر حسابات يعتبرها المصرف غير جيدة يطلق عليها مصطلح التسهيلات المتعثرة.

مخاطر الائتمان لأي عميل عضو في مجموعة ذات علاقة مالية متصلة فإن الموقف المالي للمجموعة بأكملها يجب أن يؤخذ في الاعتبار خاصة إذا كان أحد أعضائها قد تخلف عن الوفاء بالتزاماته الائتمانية نحو المصرف.

كما ينبغي على البنك المركزي أيضاً أن يقيم باستمرار الضمانات التي بحوزته وفقاً لبرنامج يعد لهذا الخصوص ويغطي الجوانب التالية:

- تحديد نوع الضمانات المقبولة للمصرف وغير المقبولة.

- تحديد إجراءات وطريقة التقييم المقبولة للمصرف.

- التأكد من إعادة تقييم الضمانة كلما كان ذلك ضرورياً.

- مراعاة أن تقل القيمة التقديرية للضمانة عن قيمتها السوقية بهامش كاف يضمن عدم تعرض المصرف للخسارة.

ج- عملية مراجعة وفحص الائتمان:

- يجب أن تشمل سياسة إدارة المخاطر الائتمانية لدى كل مصرف مراجعة دورية لتصنيف الديون بأنواعها وتحديد المخصصات المرصودة لمواجهة مخاطر بناء على هذه المراجعة.

- يجب أن تشمل هذه السياسة مراجعة ربع سنوية للمقترض الواحد أو لمجموعة المقترضين ذوي الصلة المالية والتي تزيد مخاطرهم الائتمانية عن (5%) من صافي حقوق مساهمي المصرف.

- مراجعة نصف سنوية عندما تتراوح مخاطرهم الائتمانية (1% - 5%) من صافي حقوق مساهمي المصرف.

- بالنسبة للائتمان الذي يتجاوز نسبة (0.125 %) من صافي حقوق مساهمي المصرف فإنه يستلزم مراجعة دورية أقل، شريطة وجود نظام حاسب آلي يمكن المصرف من متابعته.

سياسة رصد مخصصات للديون: يستوجب على المصرف عند رصده مخصصات الديون أن يعتمد تقديراً واقعياً لاحتمال تخلف العميل عن الوفاء بالتزاماته، وفي حالة غياب المعلومات الكافية التي توصل المصرف إلى مثل هذا التقدير فعلى المصرف رصد المخصصات حسب النسب التي يحددها المصرف المركزي اليمني، كما ينبغي عليه أيضاً إذا تم رصد مخصصات لمواجهة المخاطر الائتمانية للعملاء بشكل محدد أن يوضح ذلك في سجلاته.

عملية التدقيق الداخلي على الائتمان: يجب على المصرف تشكيل وحدة تدقيق داخلي للائتمان تقدم تقاريرها إلى مجلس إدارة المصرف وتتمتع بصلاحيات واضحة ويتم توفير التدريب المناسب لأفرادها، وتكون وظيفة هذه الوحدة:

- التأكد من الالتزام وتنفيذ سياسة إدارة مخاطر الائتمان.

- تقديم مراجعة مستقبلية لنوعية الائتمان.

- المحافظة على سلامة واستقامة عملية منح الائتمان.

(المصرف المركزي اليمني، المنشور الدوري رقم (15) لعام 1997م إجراءات مراقبة الائتمان)

ثانياً- اتخاذ القرار الائتماني:

1- مفهوم القرار الائتماني:

يعرف القرار بأنه عملية اختيار البديل الأفضل من بين عدة بدائل وذلك من خلال المنهج العلمي ودراسة الأساليب المتبعة مع الأخذ بعين الاعتبار عناصر اتخاذ القرار في عملية الاختيار. (مسعود، 2008: 42).

ويعتبر قرار منح الائتمان من أهم القرارات التي تتخذها المصارف والتي يتوجب على متخذها حسن الاختيار من البدائل المتاحة سواء من حيث أنواع التسهيلات المتاحة منحها أو من بين العملاء المتاحين طالبي الائتمان وذلك من خلال الدراسة الائتمانية وبهدف اختيار البدائل الأقل مخاطرة وتحقيق معدل عائد مناسب وذلك بما يتناسب مع سياسة المصرف الائتمانية، فمحور القرار الائتماني يدور حول قرار الموافقة بمنح الائتمان عند طلب الائتمان من قبل العميل أو رفض طلبه وهنا تكمن خطورة القرار الائتماني فالقرار الخاطئ في المنح هو نفسه القرار الخاطئ في الرفض فالأول ينتج خسارة والثاني يفوت فرصة على المصرف.

ولأهمية هذا القرار وتعدد صور وأنواع مخاطره وآثاره على نشاط المصرف فهناك عدة مستويات إدارية داخل المصرف مخولة باتخاذ هذا القرار.

2- مستويات اتخاذ القرار الائتماني:

تتضمن السياسة الائتمانية للمصرف تحديد السلطات والاختصاصات فيما يتعلق بقرار منح الائتمان حسب المستويات الإدارية التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للمصرف وعادة تكون هذه المستويات على النحو الآتي: (السياسي، 1998: 105-106)

أ- اتخاذ القرار الائتماني عن طريق مدير الفرع: إن مدير الفرع مسؤول عن تنمية نشاط فرعه طبقاً للأهداف المقررة له من المركز الرئيسي للمصرف، وتتم محاسبته بصفة دورية على مدى ما حققه وما لم يحققه من أهداف ومدير الفرع يعمل من موقع قريب من العميل مما يهيئ له فرصة المعرفة الدقيقة لظروف العميل وشعور المدير بالمسؤولية تجاه كل قرار يتخذه يجعله يتحقق مسبقاً من جدية وجودة القروض التي يمنحها خصوصاً وإن هذه المسؤولية ستكون أساساً للمحاسبة عن تعثر مركز القروض.

لذلك فإنه يتعين إعطاء مدير الفرع السلطات المناسبة لاتخاذ قرارات ائتمانية محددة بالمستوى الذي يمكنه من مواجهة منافسة فروع المصارف الأخرى بالمنطقة واعتباره مسؤولاً بصفة شخصية عن أي ضرر يصيب المصرف نتيجة لسوء تقديره أو تقصيره في إجراء الدراسات اللازمة وأما الأضرار التي تنجم عن تغير مركز العميل بسبب ظروف خارجة عن إرادته فلا يسأل عنها مدير الفرع.

ب- اتخاذ القرار الائتماني عن طريق إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي: يختلف عملاء الائتمان من حيث متانة المركز المالي والسمعة التجارية وحجم القرض المطلوب وشروطه وغيرها من النواحي التي تتفاعل مع بعضها وينتج عنها موقف لا يملك مدير الفرع - طبقاً لاختصاصه - أن يتخذ فيه قراراً، حيث يتعين رفع طلب الائتمان مصحوباً بالدراسات التي أعدت عنه بالفرع مع الرأي والتوصية إلى إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي التي تقوم بدراسات أكثر من الفرع الذي يتخذ قراره كجزء من عمله المتشعب في إدارة أنشطة الفرع المختلفة.

ج- اتخاذ القرار عن طريق لجنة الإقراض: يتعين تشكيل لجنة الإقراض بحيث تضم مدراء الإدارات المسؤولة عن عمليات الائتمان والإقراض المختلفة، وأن يكون لها أن تستعين بصفة دائمة أو مؤقتة بمن تراه من كبار الموظفين، أو أن يرأسها المدير العام كما تضم لجنة الإقراض بعض أعضاء مجلس إدارة المصرف ويكون اجتماع اللجنة دورياً (كل أسبوع) لتحقيق عامل السرعة في البحث واتخاذ القرار، ويتم الإعداد لأعمالها بواسطة إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي خاصة، وإن الطلبات التي تعرض على اللجنة هي تلك التي تتجاوز اختصاصات مديري الفرع وإدارة الائتمان ومن الضروري أن تستكمل إدارة الائتمان كافة البيانات والمستندات الضرورية والمطلوبة لإقرار القرض قبل عرضه على اللجنة توفيراً للوقت والجهد بحيث يعرض الطلب متكاملأ لإمكان اتخاذ القرار بشأنه.

لذا تختص اللجنة بالنظر واتخاذ القرار في طلبات التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز اختصاص مدراء الفروع وإدارة الائتمان بالمركز الرئيسي، كما يعرض عليها أية مشاكل لا تستطيع المستويات الإدارية السابقة اتخاذ قرار بشأنها، ولذلك يجب تحديد اختصاصات هذه اللجنة تفصيلاً لأهمية سرعة البت في طلبات الائتمان، ويقوم مجلس إدارة المصرف بتحديد اختصاص هذه اللجنة في إطار إقرار السياسة الائتمانية بالمصرف.

د- اتخاذ القرار الائتماني عن طريق مجلس إدارة المصرف: إذا كان مبلغ طلب التسهيل الائتماني يزيد عن مبلغ معين أو كان للطلب طبيعة وظروف خاصة، فإنه يكون من الضروري عرضه على مجلس إدارة المصرف وهو أعلى سلطة بالمصرف لاتخاذ قرار بشأنه، وفي هذه الحالة يتم الإعداد لعرض الطلب مع الدراسات اللازمة عن طريق إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي أو لجنة الإقراض، مع إثبات رأيها ورأي المدير العام على الطلب.

3- أهداف القرار الائتماني: إن للقرار الائتماني أهداف تتصل بالأهداف العامة للمصرف يمكن تلخيصها في الآتي: (منيع، 2013: 15)

ج) التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعمل يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداؤه ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة.

ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال التفاوض بين المصرف والعمل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

د) اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض أما بقبول العميل للتعاقد أو عدم قبوله لشروط المصرف، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض التي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض ومعلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي، ووصف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها، ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، وتحليل وتقييم البيئة المحيطة، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

هـ) منح القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض (العميل) على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

و) متابعة القرض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغييرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضاً بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهةها للحفاظ على حقوق المصرف أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

ح) تحصيل القرض: يقوم المصرف بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقبله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

5- معايير القرار الائتماني: إن القرار الائتماني الذي يتصف بأنه تقديري ويتعامل مع المستقبل وذو طابع شخصي (غراب، 2009: 28) بهدف الحكم على الجدارة الائتمانية للعميل وبالاستناد إلى تقييم الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان، ومن أجل الوصول إلى تحديد موضوعي لعملية التحليل فقد أتيحت أمام إدارة الائتمان عدد من المعايير الائتمانية مثل: (5C"s و PC"s و PRISM).

1- نموذج المعايير الائتمانية: (المعروف بـ 5C"s)

أ- الشخصية: (Character) تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في

أ- هدف الربحية: يجب أن يراعى في قرار الائتمان تحقيق أكبر قدر من الربحية عند أقل مستوى من المخاطر المتوقعة، وذلك في ضوء هيكل تكلفة التمويل بالنسبة للمصرف، وسياسات تسعير الخدمات المصرفية، وسياسات المصارف المنافسة وكذلك هيكل أسعار الفائدة المدينة في المصرف.

ب- هدف السيولة: يجب أن يراعى في قرار الائتمان ضرورة الاحتفاظ بمركز مالي يتصف بالسيولة مع مراعاة سمة التعارض بين السيولة والربحية إذ يمكن تحقيق هذا المركز من خلال بناء محفظة متوازنة جيدة متنوعة (من حيث أنواع التسهيلات، آجالها، والأنشطة التي تمولها) ومنخفضة المخاطر نسبياً.

ج- هدف الحصة السوقية: وهي نصيب المصرف من السوق المصرفي ويجب أن يراعى المصرف الحفاظ على الحصة السوقية عند اتخاذ قراره بمنح الائتمان.

د- هدف النمو: بمعنى زيادة الأنشطة الائتمانية وإيراداتها ويتحقق هذا الهدف من خلال مضاعفة الجهود الائتمانية المنظمة التي تسير بدقة وفق معايير ومحددات واضحة وذلك من خلال استقطاب أنواع جديدة من الودائع وعملاء جديدين وبالتقييم المستمر لسياسات المصارف المنافسة.

هـ- هدف الأمان: بمعنى تحقيق أقل مستوى من المخاطر ويتحقق هذا الهدف بمقدار تحقيق الأهداف السابقة، ومن خلال تطبيق ممارسات وسياسات أمانة تجنب المصرف أية أحداث طارئة.

4- خطوات منح الائتمان: يمر القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في سبع خطوات رئيسية: (الحناوي وعبد السلام، 2000: 280).

أ) الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم المصرف بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقاً للسياسة الائتمانية في المصرف وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في المصرف والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيارة المنشأة خاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

ب) التحليل الائتماني للقرض: يتضمن جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى البيئة التي تحيط به والتي يمكن أن تنعكس آثارها على نشاط العميل.

د- الضمان: (Collateral) يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي (بن دهرى: 2014: 20) وإن الضمان المقدم أياً كان نوعه "شخصي، نقدي، عقاري، بضائع، أوراق مالية، مجوهرات" يعتبر خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن السداد ومن خلاله يستطيع المصرف تحسين موقفه. تجدر الإشارة إلى أنه يراعى في الضمان المقدم أن يكون سهل التعريف، غير قابل للتلف بسهولة، ويتميز بثبات قيمته السوقية، وجود سوق له، إمكانية تخزينه بتكلفة معقولة، وأن يكون سهل الجرد، ألا يكون مرهون، وأن تكون قيمته أكبر من قيمة الائتمان الممنوح. (العامري: 2012: 574)

هـ- الظروف المحيطة: (Conditions) يقصد بالظروف المحيطة الوضع الاقتصادي العام، وينقسم إلى جزئين: أولاً- الظروف الاقتصادية الجزئية: وهو القطاع الذي يعمل فيه العميل سواء أكان تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً الخ، ويتضمن الظروف الإنتاجية والتسويقية المتفاوتة داخل القطاع الواحد، ويقوم المحلل الائتماني هنا بتقدير المخاطر التي يتعرض لها العميل من أذواق المستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية، وتعدد وتنوع الأسواق التي ينتمي إليها والتطورات التكنولوجية والصناعية. (بني خالد: 2003: 22) ثانياً- المناخ الاقتصادي العام: ويقصد به الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية المحيطة التي تؤثر على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ويجب على المحلل الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف المحيطة الجزئية والعامّة على قدرة العميل على السداد.

2- نموذج المعايير الائتمانية: (المعرفة — 5PS) (الزبيدي: 2002: 153-154)

أ- العميل: (People) يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها، لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني تتمثل في مقابلة العميل ونجاح المقابلة يتوقف على ما تتمتع به إدارة الائتمان أو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرار بالقدرة في رسم صورة متكاملة عن العميل (الفرد أو شركة)، ومن خلال هذه المقابلة تحدد إدارة الائتمان كل المعلومات والبيانات التي ترغب في الحصول عليها عن العميل إذ تحدد من هو وتتعرف على الأعمال السابقة التي قام بها والمصارف التي تعامل معها. ومن المؤكد أن إدارة الائتمان سوف تستند إلى مؤشرات النجاح في هذه الأعمال لتقدير مخاطر النجاح في المستقبل وهذا يعرف بـ (Track Record) وبالمقابل فإن علامات الفشل أو التغيير من عمل إلى آخر بسبب عدم النجاح تعطي انطباعاً يدفع إلى الحذر في تقييم خط العميل المستقبلي.

المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة (الكندي: 2010: 160) وشخصية العميل هي مجموعة من الصفات والسلوكيات الواجب توافرها في العميل كالسمعة والصدق والأمانة إذا توفرت في الشخص هذه السلوكيات كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان.

ويمكن التثبت من هذه السلوكيات من خلال مجموعة من المؤشرات التي يتعين الحصول على بيانات كافية عنها أهمها ما يلي: (انجرو، 2007: 33)

- مدى انتظام العميل في سداد التزاماته مع المصارف الأخرى التي يتعامل معها، ومن ثم يجب الحصول على الاستعلام عن العميل من هذه المصارف.

- مدى وفائه بتعهداته مع الشركات والمؤسسات والهيئات التي يتعامل معها سواء كانت موردة لاحتياجاته أو مستخدمة لمنتجاته.

- الاطلاع على سجلات المحاكم للوقوف على وجود أو عدم وجود حجوزات موقعة عليه أو أحكام لإخلاله بالتزاماته أو (بروتستو) بعدم الدفع.

- الوقوف على السجلات التجارية والأحكام التجارية والخاصة لمعرفة هل سبق إشهار إفلاس العميل أم لا.

- التصرفات الشخصية للعميل سواء في حياته الاجتماعية أو في محيط العمل ومدى تمتعه باحترام المجتمع له.

ب- القدرة الافتراضية: (Capacity) كفاءة العميل في إدارة أمواله ومن ثم مصادر الأموال التي سيستخدمها في تسديد القرض بالمقدار والتوقيت المحددين في جدول السداد. (مطر: 2010: 366) ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل للمحلل الائتماني والتي تعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على مقدرة العميل على الدفع، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة، ومقدرته على المنافسة والتنبؤ بالتغيرات في طلب السلع وتنوع منتجاته، ومدى قدرته في المحافظة على رأس المال. (الحناوي وعبد السلام: 2000: 272)

ج- رأس المال: (Capital) أي حجم وشكل ثروة العميل التي يمكن اعتبارها كتأمين للدفع. (كرش: 2005: 13) ويعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة رأس ماله على تغطية القرض أو التسهيل الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل على السداد، وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في جزء كبير منها على قيمة رأس المال الذي يملكه فكلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس. (النعماني: 2010: 117)

ويعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد.

وتتكون عناصر (PRISM) من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلمتها وهي (M,S,I,R,P) وفيما يلي عرض لماهية هذه المعايير:

أ- **التصور: (Respective)** يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه ومضمون هذه الأدلة التفسيرية هي المقدرة أو الفاعلية في:

– تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان.

– دراسة إستراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن يدور حول كل القرارات.

ب- **القدرة على السداد: (payment)** مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي تعبر لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية والتي يلجأ إليها العميل (طالب الائتمان) عندما يستعد لتسديد الائتمان. وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة أو تسديد ما بذمته من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

ج- **الغاية من الائتمان: (Intention or Purpose)** مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية وإن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

د- **الضمانات: (Safeguards)** مضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى المصرف ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل، أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

هـ- **الإدارة: (Management)** تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل، ومضمون الفعل الإداري يشمل الآتي:

العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على:

– أسلوب العميل في إدارة أعماله.

– تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.

ب- **الغرض من الائتمان: (Purpose)** تشكل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عند هذا القدر من التحقق ورفض الطلب؛ فالغرض من الائتمان يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة المصرف وصلاحيات إدارة الائتمان، فإذا كان الغرض من الائتمان هو الحصول على ائتمان لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسة إدارة الائتمان في المصرف ففي هذه الحالة تعذر إدارة الائتمان للعميل عن ذلك ليس بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة المصرف.

ج- **القدرة على السداد: (Payment)** يركز هذه المعيار على تحديد قدرة العميل على تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلية للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد. فمن المؤكد أن مقدار التدفقات النقدية الداخلة للعميل أو الخارجة منه تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرضا إلى حالة من العسر المالي ونوع ذلك العسر وفيما إذا كان عسرا ماليا فنيا أو عسرا ماليا حقيقيا

د- **الحماية: (Protection)** إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، وقابلية الضمان للتسييل نقصد بها إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة وبأقل كلفة ممكنة.

هـ- **النظرة المستقبلية: (Perspective)** إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم ومعدلات الفوائد وغيرها.

ورغم الاختلاف في مسميات (5PS) عن عناصر (5CS) إلا أن مضمونها يتشابه ليشترك في تحديد مدى ملائمة العميل وقدرته على التسديد أي تحدد بمجموعة مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان عند اتخاذها للقرار الائتماني.

3- **نموذج المعايير الائتمانية: (المعروفة بـ PRISM)** (الشقيري وآخرون: 2012: 104-103) يعتبر منهج (PRISM) للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان.

طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلية.

• نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.

• مبلغ القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة حيث إنه كلما زاد المبلغ على حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة إن نتائج عدم سداد القرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

د- عوامل خارجية: يذكر ال شبيب: 195:2012 أن هناك عوامل خارجية متعددة من أبرزها ما يلي:

• التعليمات والتشريعات القانونية والأنظمة والشروط المقيدة الصادرة عن المصرف المركزي لمنح الائتمان والعمل المصرفي.

• العوامل الاقتصادية من رواج وكساد وأزمات اقتصادية.

• العوامل السياسية وأهمها الاستقرار السياسي.

7- صياغة القرار الائتماني : تعتبر صياغة القرار الائتماني خطوة هامة وضرورية حيث إن سوء صياغة القرار الائتماني تؤثر على نشاط العميل وتتمثل هذه الصياغة في الآتي:(أحق:2013:15)

أ- حجم الائتمان المقترح منحه: المعيار الرئيسي لتحديد حجم الائتمان هو تناسبه مع الغرض المطلوب من أجله أو طبيعة نشاط العميل وطول دورة نشاطه ومدى موسمية هذا النشاط واحتياجات رأس مال العامل المتاح.

ب- الغرض من التسهيلات المقترح منحها للعميل: لا بد أن يكون الغرض واضحاً ومحدداً في الدراسة الائتمانية وأن ينعكس ذلك على الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية المقترحة.

ج- شكل التسهيلات الائتمانية: حيث إن منح تسهيلات قصيرة الأجل لتمويل أصول ثابتة تؤدي إلى ارتباط العميل مالياً وتعثره في السداد عند الاستحقاق وبالتالي عدم مساهمته بشكل فعلي في خلق الإيرادات اللازمة لمقابلة الالتزامات الناشئة عن تمويله بالاقتراض.

د- برنامج السداد: يتعين تصميم برنامج السداد على طبيعة نشاط العميل بشكل خاص وأن يتوافق هذا البرنامج زمنياً مع ما تعكسه قائمة التدفقات النقدية كما يجب أن يرتبط برنامج السداد مع طول دورة النشاط.

هـ- مصادر السداد للتسهيلات الائتمانية المقترح منحها: ينبغي أن يتضمن قرار منح الائتمان طبيعة مصادر سداد التسهيلات الائتمانية المقترح منحها ولا بد للمحلل الائتماني أن يركز فكرة على أن يتم السداد من ناتج النشاط أو الغرض الذي استخدم فيه الائتمان قبل النظر إلى الملاءة المالية للعميل.

و- كيفية استخدام أو صرف التسهيل: ترتبط هذه الجزئية بكيفية استخدام التسهيل من حيث أسلوب صرفها هل سيتم

- تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد وأيضاً فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائم.

الإدارة:

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.

- استعراض السيرة الذاتية لمدرء الأقسام.

- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

6- العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني: هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف وأهم هذه العوامل:

أ- عوامل خاصة بالعميل:

• شخصية العميل ورأس ماله وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماتها والضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة المحيطة به كلها عوامل تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني. (عبد الرحمن:2012:72)

كما يشير (ال شبيب:195:2012) إلى عوامل أخرى من أهمها: أحداث العميل أو أحداث عمله.

• طبيعة العملاء وعدم توفر البيانات عن نشاط العميل.

• درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بسبب العميل

ب- تشير إحدى الدراسات إلى أن العوامل الخاصة بالعميل تتمثل فيما يلي: (موسى:2010:44)

• درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف وتتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة والتي تفيض على حاجة المصرف حالياً.

• إستراتيجية المصرف في اتخاذ القرار الائتماني وعادة ما تقوم المصارف باتباع أو تبني أحد الإستراتيجيات التالية (قيادة السوق، الانقياد للسوق، الرشادة الائتمانية).

• الأهداف العامة للمصرف.

• حصة المصرف في السوق.

• إمكانيات المصرف المادية والبشرية وتشمل الكفاءات الإدارية وخبرة القائمين على عملية منح الائتمان فكلما تعاضمت إمكانيات المصرف المادية والبشرية ارتفعت درجة استعداده لمنح الائتمان من عدمه.

ج- العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:(المسبحي:2011:39-40)

• الغرض من التسهيل.

• المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.

• مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

• طريقة السداد أي هل سيتم السداد دفعة واحدة في نهاية المدة أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع

المبحث الثالث- الدراسة الميدانية

أولاً- خصائص عينة الدراسة وتشخيص واقع توافر متغيرات الدراسة:

مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في محافظة عدن، وعددها ثمانية بنوك تجارية (مصرف رئيسي واحد وسبعة فروع لبنوك تجارية)، أما عينة الدراسة فقد شملت مدراء العموم ونوابهم ومدراء الفروع ونوابهم والموظفين العاملين في كل من إدارة الائتمان وإدارة المخاطر وإدارة القروض المتعثرة في المصارف التجارية العاملة في محافظة عدن، وقد تم توزيع (100) استبانة واسترجع منها (84) استبانة كلها صالحة لعملية التحليل، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (1) عدد الاستبانات الموزعة والمرجعة

اسم المصرف	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	نسبة الاستبانات الموزعة إلى المستردة
المصرف الأهلي اليمني	44	41	93.18%
مصرف التسليف الزراعي	17	12	70.59%
مصرف الإنشاء والتعمير	6	6	100%
المصرف التجاري اليمني	12	10	83.33%
مصرف اليمن والكويت	12	10	83.33%
مصرف اليمن الدولي	5	5	100%
المصرف العربي	4	صفر	صفر
مصرف اليمن والخليج	صفر	صفر	صفر
الإجمالي	100	84	84%

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على البنوك التي استقبلت الاستبانة

وكذلك البحوث المنشورة في المجالات العلمية، وتم إعادة صياغة بعض الفقرات وتعديلها بما يتلاءم مع هذه الدراسة ثبات أداة الدراسة: تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وكذلك باستخدام (سبيرمان-براون) للتجزئة النصفية وذلك بالنسبة لكل محور على حدة ولأداة ككل وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2) يبين نتيجة اختبار ألفا كرونباخ ومعامل التجزئة النصفية

المحور	عدد الفقرات	Cronbach's Alpha
تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان	14	0.919
قرار الائتمان	6	0.924
الأداة ككل	20	0.952

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

يجعل الأداة مناسبة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة أي أن هناك ثبات في إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة. ثانياً- الخصائص الشخصية للمبحوثين: في هذا الجزء تم تحليل خصائص عينة الدراسة التي تم أخذها من المصارف التجارية العاملة في محافظة عدن، ولكل خاصية على حدة؛ وقد جاءت النتائج كما في الجدول رقم (3)

الصرف للعميل أم للجهة المستفيدة مباشرة، برنامج السداد ومصادره.

ز- الضمانات: بشكل عام لا ينبغي إن يكون الضمان أساس منح الائتمان فكثير من التسهيلات الائتمانية التي انطلقت من هذا المفهوم الخاطئ تعثرت لأن الضمانات في حد ذاتها لا تصلح أساساً كافياً ورئيسياً لمنح الائتمان من عدمه والأصل أن تأتي الضمانات مكملة لقناعة المحلل الائتماني بجدارة العميل في الحصول على الائتمان.

ح- من المعلوم أن القرار الائتماني تلازمه عدة مخاطر لعدم قدرة متخذ القرار الائتماني أن يتنبأ بالنتائج المستقبلية لقراره بدقة كاملة ولكنه يستطيع عن طريق التحليل الائتماني لمرحل منح الائتمان أن يصل إلى تقديرات موضوعية محددة للقرار الائتماني المتخذ.

أداة الدراسة: استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة لأنها تتفق مع طبيعة الدراسات الوصفية والمسحية نظراً لأهميتها في جمع البيانات والمعلومات من أفراد عينة الدراسة، بالإضافة إلى تميزها بفاعلية الحصول على إجابات محددة يمكن تصنيفها والتعبير عنها كمياً، وقد تم إعداد الاستبانة بعد الاطلاع على بعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة

يتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (2) أن جميع معاملات الثبات لمحاور الدراسة وكذلك للمحاور مجتمعة كانت مقبولة إحصائياً، ويشير معامل الثبات (كرونباخ ألفا) الكلي إلى أن أداة الدراسة تتمتع بثبات عال جداً حيث بلغ معامل الثبات لأداة الدراسة (0.952) وهو معامل قوي جداً

جدول رقم (3) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

النسبة المئوية %	التكرار	سنوات الخبرة
13.1	11	5 سنوات فأقل
29.8	25	من 6 إلى 10 سنوات
23.8	20	من 11 إلى 15 سنة
8.3	7	من 16 إلى 20 سنة
25	21	21 سنة فأكثر
النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
9.5	8	ثانوية عامة
11.9	10	دبلوم بعد الثانوية
63.1	53	بكالوريوس
11.9	10	ماجستير
3.6	3	دكتوراه
النسبة المئوية %	التكرار	التخصص العلمي
36.9	31	محاسبة
14.3	12	إدارة أعمال
23.8	20	مالية ومصرفية
8.3	7	اقتصاد
16.7	14	أخرى
النسبة المئوية %	التكرار	المركز الوظيفي
0	0	مدير عام
2.4	2	نائب مدير عام
9.5	8	مدير فرع
6.0	5	نائب مدير الفرع
8.3	7	مدير إدارة
34.5	29	رئيس قسم
14.3	12	مسؤول وحدة
25	21	أخرى
100	84	الإجمالي

المصدر من اعداد الباحث بعد تفريغ الاستبانة

ويتضح من الجدول رقم (3) أيضاً إن هناك 83.3% من عينة الدراسة تتعلق تخصصاتهم بالعلوم الاقتصادية (محاسبة، مالية ومصارف، إدارة أعمال، اقتصاد) أي إن أفراد عينة الدراسة متخصصون بالأعمال المرتبطة بمتطلبات الائتمان المصرفي وتحليله، وهذا يجعل إجابات المبحوثين موثوق بها كونها صادرة من ذوي الاختصاص، ويعد هذا أيضاً أحد مدعمات الدراسة.

كما إن نسبة 34.5% من إجمالي عينة الدراسة مركزهم الوظيفي رئيس قسم، ونسبة 25% من إجمالي عينة الدراسة يشغلون وظائف أخرى، ونسبة 14.3% من إجمالي عينة الدراسة يشغلون مسؤول وحدة، أما نسبة 9.5% من إجمالي عينة الدراسة يشغلون منصب مدير فرع، ونسبة 8.3% من إجمالي عينة الدراسة يشغلون مركز مدير إدارة، ونسبة 6% من إجمالي عينة الدراسة يشغلون منصب نائب مدير فرع،

يتضح من الجدول رقم (3) إن أعلى نسبة 29.8% من إجمالي عينة الدراسة تبلغ خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات، ونلاحظ أيضاً أن 57.1% من عينة الدراسة لديهم خبرة من إحدى عشر سنة فأكثر (23.8% + 8.33% + 25%) وهذا يشير إلى أن عينة الدراسة لديها خبرة عملية مناسبة جداً، لتعكس جودة إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الواردة في الاستبيان الموزع عليهم، ويعد هذا أحد مدعمات الدراسة؛ ومن الجدول نفسه نجد أن هناك 78.6% من عينة الدراسة يحملون مؤهلات جامعية فأعلى وهذا يشير إلى توافر الخلفية العلمية لأفراد عينة الدراسة والتي ستعكس جودة الإجابات على فقرات الاستبيان الموزع عليهم وهذا يجعل إجابات المبحوثين موثوق بها كونها صادرة من أفراد لديهم الخلفية العلمية لموضوع الدراسة، ويعد هذا أيضاً، أحد مدعمات الدراسة.

1- التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة لمحور (المتغير المستقل) تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان:

ونسبة 2.4% من إجمالي عينة الدراسة يشغلون منصب نائب مدير عام. ثالثاً التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة:

وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول رقم (4) الآتي:

جدول رقم (4) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لمحور تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان

م	تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	شدة الإجابة	الأهمية النسبية
1	اعتماد المصرف تصنيف محفظة القروض من حيث (مخاطر العميل، أنشطة العميل، منطقة العميل)	4.21	1.08	6	عالية جداً	84.3
2	يتحقق المصرف من استخدام العميل للقروض في الغرض الممنوح لأجله	4.18	0.97	7	عالية	83.6
3	يتحقق المصرف عن مدى انتظام العميل في سداد الأقساط والفوائد على القرض في مواعيدها	4.54	0.72	1	عالية جداً	90.7
4	متابعة حركة حساب العميل	4.43	0.75	3	عالية جداً	88.6
5	التأكد من تجديد إجراءات رهن الضمان	4.54	0.74	2	عالية جداً	90.7
6	إعادة تقييم الضمانة كلما كان ذلك ضرورياً	4.29	0.83	4	عالية جداً	85.7
7	متابعة التغيرات الاقتصادية العامة وتأثيرها على نشاط العميل	3.94	0.94	9	عالية	78.8
8	مراجعة ربع سنوية للعميل الذي تزيد مخاطره عن (5%) من حقوق مساهمي المصرف	3.85	1.07	11	عالية	76.9
9	مراجعة نصف سنوية للعميل الذي تتراوح مخاطره بين (1%- 5%) من حقوق مساهمي المصرف	3.86	1.02	10	عالية	77.1
10	مراجعة سنوية للعميل الذي تقل مخاطره عن (1%) من حقوق مساهمي المصرف	3.8	1.14	12	عالية	76
11	اعتماد المصرف على نظام آلي لمتابعة القروض الممنوحة	4.24	0.89	5	عالية جداً	84.8
12	اعتماد المصرف على نماذج التنبيه بالتعثر المالي للعميل	3.75	1.15	13	عالية	75
13	اعتماد المصرف على نموذج خاص للتنبيه بالتعثر المالي	3.68	1.24	14	عالية	73.6
14	لدى المصرف وحدة تدقيق داخلية للقروض الممنوحة	4.06	1.00	8	عالية	81.2
	المتوسط العام لمحور تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان	4.10	0.92		عالية	81.9

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.68-4.54)، كانت أعلاها توافراً الفقرة الثالثة (يتحقق المصرف عن مدى انتظام العميل في سداد الأقساط والفوائد على القرض في مواعيدها) بوسط حسابي عال جداً بلغ (4.54) وانحراف معياري (0.72) ويشير إلى تقارب الآراء وتركزها حول الفقرة، وكانت أدنى تلك المتوسطات توافراً الفقرة الرابعة عشر (اعتماد المصرف على نموذج خاص لتنبيه بالتعثر المالي) بوسط حسابي عال بلغ (3.68) وانحراف معياري (1.24) ويشير إلى تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة حول الفقرة.

2- التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة لمحور (المتغير التابع) القرار الائتماني: وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول رقم (4) الآتي

من خلال الجدول رقم (4) الذي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان؛ نلاحظ توافراً عالي لمحور تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية العاملة في محافظة عدن، ونلاحظ ذلك من خلال قيمة الوسط الحسابي العام للبعد حيث بلغت قيمته (4.10) وتنتمي إلى فئة المقياس (3.40-4.20)؛ ويشير إلى توافراً عالي للمحور كما بلغ الانحراف المعياري (0.92) ويشير إلى تقارب الآراء وتركزها حول فقرات المحور، كما يشير الوزن النسبي البالغ (81.9%) إلى توافراً محور تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان بصورة عالية؛ ويلاحظ مستوى التوافراً من خلال حصول ست فقرات على مستوى توافراً عال جداً وثمان فقرات على مستوى توافراً عال لكل منها

جدول رقم (4) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لمحور القرار الائتماني

قرار الإقراض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	شدة الإجابة	الأهمية النسبية
1 يؤثر هدف المصرف العام على اتخاذ القرار الائتماني	4.10	1.06	2	عالية	81.9
2 تلعب إستراتيجية المصرف دوراً عند اتخاذ القرار الائتماني	4.06	1.01	3	عالية	81.2
3 تؤثر السياسة الائتمانية في اتخاذ قرار الائتماني	4.13	1.00	1	عالية	82.6
4 تؤثر درجة السيولة التي تتوفر لدى المصرف في رفض أو قبول القرار الائتماني	3.93	1.16	4	عالية	78.6
5 تؤثر حصة المصرف في السوق المصرفي على اتخاذ القرار الائتماني	3.76	1.14	6	عالية	75.2
6 تلعب القدرات البشرية التي يمتلكها المصرف دوراً حيوياً في اتخاذ القرار الائتماني	3.92	1.17	5	عالية	78.3
المتوسط العام لمحور المتغير التابع قرار الائتمان	3.98	1.05		عالية	79.6

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

في تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لمعرفة الفروق بين إجابات الباحثين حول محاور الدراسة التي يمكن أن تعزى إلى الخصائص الشخصية للباحثين، إذ يعد الفرق دالاً إحصائياً إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة ($\alpha = 0.05$)، الأمر الذي يؤكد على وجود فروق تحتاج إلى اختبارات بعدية وسيستخدم الباحث اختبار (L.S.D) للفروقات بين المتوسطات التي تحدد مصدر الفروق. وفيما يلي فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية.

لاختبار الفرضية الأولى قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار والارتباط الخطي البسيط لمعرفة علاقة وتأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية وفق النموذج ($y = a + b x$) حيث إن:

(Y) المتغير التابع وهو قرار منح الائتمان في المصارف التجارية.

(X) المتغير المستقل وهو إجراءات متابعة الائتمان.

(a) وهو عبارة عن ثابت الانحدار.

(B) وهو عبارة عن مقدار التأثير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل.

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول رقم (5) الآتي:

جدول رقم (5) أهم نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر إجراءات متابعة الائتمان في قرار منح القرض

المتغير المستقل	ثابت الانحدار a	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة sig
إجراءات متابعة الائتمان	1.31	0.65	0.43	0.19	4.33	18.71	0.000

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

التغيرات في قرار منح الائتمان؛ تعود إلى إجراءات متابعة الائتمان مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، وقد أشار اختبار (f) إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (f) (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05).

وبهذه النتائج نرفض فرضية العدم، وتحل محلها الفرضية البديلة " توجد علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح القرض في المصارف التجارية".

الفرضية الثانية: لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات الباحثين تجاه محاور الدراسة المتمثلة في درجة تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان وقرار الائتمان تعزى إلى الخصائص الشخصية للباحثين (سنوات

من خلال الجدول رقم (4) الذي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور قرار الائتمان؛ نلاحظ توافر عال لمحور قرار الائتمان في المصارف التجارية العاملة في عدن، ونلاحظ ذلك من خلال قيمة الوسط الحسابي العام للبعد حيث بلغت قيمته (3.98) وتنتمي إلى فئة المقياس (3.40-4.20) ويشير إلى توافر عال للمحور كما بلغ الانحراف المعياري (1.05) ويشير إلى تشتت الآراء حول فقرات المحور، كما يشير الوزن النسبي البالغ (79.6%) إلى توافر محور قرار الائتمان، بصورة عالية ويلاحظ مستوى التوافر من خلال حصول جميع الفقرات على مستوى توافر عال لكل منها بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.76-4.13) كانت أعلاها توافراً الفقرة الثالثة (تؤثر السياسة الائتمانية في اتخاذ قرار الائتمان) بوسط حسابي عال جداً بلغ (4.13) وانحراف معياري (1.00) ويشير إلى تقارب الآراء وتركزها حول الفقرة وكانت أدنى تلك المتوسطات توافراً الفقرة الخامسة (تؤثر حصة المصرف في السوق المصرفي على اتخاذ قرار الائتمان) بوسط حسابي عال بلغ (3.76) وانحراف معياري (1.14) ويشير إلى تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة حول الفقرة.

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا المبحث سيقوم الباحث باختبار فرضيات الدراسة حيث قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لكل فرضية على حدة واستخدم للفرضية الأولى تحليل الارتباط والانحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الدراسة، ولاختبار الفرضية الثانية استخدم الاختبارات المعلمية المتمثلة

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (5) وجود علاقة تأثير إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بإجراءات متابعة الائتمان في المتغير التابع والمتمثل بقرار منح الائتمان، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.65) أي إنه كلما زادت إجراءات متابعة الائتمان بمقدار وحدة قياس واحدة تؤدي إلى زيادة في قرار منح الائتمان بمقدار (65%) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.43)؛ وهو معامل ارتباط طردي معنوي ضعيف أي إنه كلما زادت إجراءات متابعة الائتمان تؤدي إلى زيادة في قرار منح الائتمان والعكس صحيح، وهذان المعاملان (معامل الانحدار ومعامل الارتباط) ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار (t)، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت (0.19) مما يشير إلى أن (19%) من

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام الاختبارات المعلمية والمتمثلة في تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حيث اعتمد الباحث مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، وتعد الفروق دالة إحصائياً إذا كانت قيمة مستوى دلالة الاختبار (Sig) أصغر من مستوى الدلالة الذي اعتمده الباحث في دراسته، والعكس صحيح، وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول رقم (6) الآتي:

الخبرة- المؤهل العلمي- التخصص العلمي- المركز الوظيفي) في المصارف التجارية في محافظة عدن. ولاختبار الفرضية الثانية لا بد من اختبار الفرضيات المتفرعة منها كل على حدة كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات المبحوثين تجاه محاور الدراسة المتمثلة في تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان وقرار الائتمان تعزى لخاصية (سنوات الخبرة) في المصارف التجارية في محافظة عدن.

جدول رقم (6) أهم نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين باختلاف سنوات الخبرة

المحور	سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.	النتيجة الإحصائية
تأثير إجراءات متابعة الائتمان	من 1 إلى 5 سنوات	3.97	0.920	.614	.654	غير دالة
	من 6 إلى أقل من 11 سنة	4.17	0.813			
	من 11 إلى أقل من 15 سنة	4.02	0.676			
	من 16 إلى أقل من 20 سنة	3.86	0.639			
	21 سنة فأكثر	4.23	0.419			
قرار الائتمان	من 1 إلى 5 سنوات	3.50	0.799	1.189	.322	غير دالة
	من 6 إلى أقل من 11 سنة	3.87	1.550			
	من 11 إلى أقل من 15 سنة	4.32	0.452			
	من 16 إلى أقل من 20 سنة	4.10	1.027			
	21 سنة فأكثر	4.02	0.801			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

الائتمان تعزى لخاصية (سنوات الخبرة) في المصارف التجارية في محافظة عدن).

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات المبحوثين تجاه محاور الدراسة المتمثلة درجة تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان وقرار الائتمان تعزى لخاصية (المؤهل العلمي) في المصارف التجارية في محافظة عدن.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام الاختبارات المعلمية والمتمثلة في تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حيث اعتمد الباحث مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، وتعد الفروق دالة إحصائياً إذا كانت قيمة مستوى دلالة الاختبار (Sig) أصغر من مستوى الدلالة الذي اعتمده الباحث في دراسته، والعكس صحيح، وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول رقم (7) الآتي:

جدول رقم (7) أهم نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين باختلاف المؤهل العلمي

المحور	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة f المحسوبة	Sig.	النتيجة الإحصائية
تأثير إجراءات متابعة الائتمان	ثانوية عامة	4.20	0.476	.289	.885	غير دالة
	دبلوم بعد الثانوية	3.92	0.588			
	بكالوريوس	4.12	0.670			
	ماجستير	4.16	1.103			
	دكتوراه	4.02	0.550			

قرار الإقراض	ثانوية عامة	4.33	0.563	1.872	.123	غير دالة
	دبلوم بعد الثانوية	3.58	0.925			
	بكالوريوس	3.85	1.156			
	ماجستير	4.59	1.039			
	دكتوراه	4.17	0.536			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات المبحوثين تجاه محاور الدراسة المتمثلة في درجة تأثير إجراءات متابعة الانتماء على قرار منح الانتماء وقرار الانتماء تعزى لخاصية (التخصص العلمي) في المصارف التجارية في محافظة عدن.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام الاختبارات المعلمية والمتمثلة في تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حيث اعتمد الباحث مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، وتعد الفروق دالة إحصائياً إذا كانت قيمة مستوى دلالة الاختبار (Sig) أصغر من مستوى الدلالة الذي اعتمده الباحث في دراسته، والعكس صحيح، وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول رقم (8) الآتي:

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات إجابات المبحوثين وذلك باختلاف المؤهل العلمي أي إن المؤهل العلمي لا يؤثر في آراء الأفراد حول درجة تأثير إجراءات متابعة الانتماء على قرار منح الانتماء وقرار الانتماء في المصارف التجارية في محافظة عدن حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) لمتغيري الدراسة (0.885)، (0.123) على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، ومن خلال ذلك نتوصل إلى قبول الفرض الفرعي الثاني الذي ينص على (لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات المبحوثين تجاه محاور الدراسة المتمثلة في درجة تأثير إجراءات متابعة الانتماء على قرار منح الانتماء وقرار الانتماء تعزى لخاصية (المؤهل العلمي) في المصارف التجارية في محافظة عدن).

جدول رقم (8) أهم نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين باختلاف التخصص العلمي

المحور	التخصص العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة f المحسوبة	Sig.	النتيجة الإحصائية
تأثير إجراءات متابعة الانتماء	محاسبة	4.00	0.656	1.989	.104	غير دالة
	إدارة أعمال	4.48	0.364			
	مالية ومصرفية	4.27	0.598			
	اقتصاد	4.15	0.498			
	أخرى	3.80	0.971			
قرار الانتماء	محاسبة	3.66	1.304	1.980	.106	غير دالة
	إدارة أعمال	4.59	0.850			
	مالية ومصرفية	4.28	0.604			
	اقتصاد	3.76	0.914			
	أخرى	3.99	1.066			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

قرار منح الانتماء وقرار الانتماء تعزى لخاصية (التخصص العلمي) في المصارف التجارية في محافظة عدن.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات المبحوثين تجاه درجة تأثير إجراءات متابعة الانتماء على قرار منح الانتماء وقرار الانتماء تعزى لخاصية (المركز الوظيفي) في المصارف التجارية في محافظة عدن.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام الاختبارات المعلمية والمتمثلة في تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حيث اعتمد الباحث مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، وتعد الفروق دالة إحصائياً إذا كانت قيمة مستوى دلالة الاختبار (Sig) أصغر من مستوى الدلالة الذي اعتمده الباحث

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات إجابات المبحوثين وذلك باختلاف التخصص العلمي: أي إن التخصص العلمي لا يؤثر في آراء الأفراد حول تأثير إجراءات متابعة الانتماء على قرار منح الانتماء وقرار الانتماء في المصارف التجارية في محافظة عدن حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) لجميع محاور الدراسة (0.104)، (0.106)، على التوالي، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، ومن خلال ذلك نتوصل إلى قبول الفرض الفرعي الثالث الذي ينص على (لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات المبحوثين تجاه درجة تأثير إجراءات متابعة الانتماء على

في دراسته، والعكس صحيح، وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول رقم (9) الآتي:

جدول رقم (9) أهم نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين باختلاف المركز الوظيفي

المحور	المركز الوظيفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة f المحسوبة	Sig.	النتيجة الإحصائية
تأثير إجراءات متابعة الائتمان	نائب مدير عام	3.60	.644	1.037	.413	غير دالة
	مدير فرع	4.24	.642			
	نائب مدير فرع	4.19	.628			
	مدير إدارة	3.67	.652			
	رئيس قسم	4.13	.912			
	مسؤول وحدة	4.12	.657			
	أخرى	4.22	.490			
قرار الائتمان	نائب مدير عام	3.72	.255	1.369	.231	غير دالة
	مدير فرع	4.15	.670			
	نائب مدير فرع	3.93	1.167			
	مدير إدارة	3.36	1.120			
	رئيس قسم	4.12	1.373			
	مسؤول وحدة	4.56	.610			
	أخرى	3.67	1.142			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

(سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي) في المصارف التجارية في محافظة عدن.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- نستنتج أن استخدام إجراءات متابعة الائتمان أسلوب جيد للرقابة على القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء وفقاً للأغراض المخصصة ويؤدي ذلك إلى اطمئنان المصارف إلى إمكانية وفاء العملاء بكافة التزاماتهم المالية.

2- نجد أن إدارة متابعة الائتمان هي المسؤولة عن مستويات الائتمان الضعيف الذي يواجه مشكلات، لإدراك انخفاض جودة الائتمان في مرحلة مبكرة حيث يكون هناك العديد من الخيارات المتاحة لتحسين أوضاع الائتمان.

3- نستنتج أن إجراءات متابعة الائتمان في المصارف تحدد العقوبات التي قد تعترض المقترضين في الوقت المناسب واقتراح حلول واقعية وفعالة وسريعة لبعض المشاكل المالية العارضة للعميل تفادياً للخسائر التي قد تلحق بالمصرف إذا تعثر العميل المقترض.

4- اتضح بأن قرار منح الائتمان من أهم القرارات التي تتخذها المصارف والتي يتوجب على متخذها حسن الاختيار من البدائل المتاحة سواء من حيث أنواع التسهيلات المتاحة منحها أو من بين العملاء المتاحين طالبي الائتمان وذلك من خلال الدراسة الائتمانية ويهدف اختيار البدائل الأقل مخاطرة وتحقيق معدل عائد مناسب وذلك بما يتناسب مع سياسة المصرف الائتمانية.

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (9) عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات إجابات المبحوثين وذلك باختلاف المركز الوظيفي: أي إن المركز الوظيفي لا يؤثر في آراء الأفراد حول درجة تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان وقرار الائتمان في المصارف التجارية في محافظة عدن حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) لجميع محاور الدراسة (0.413)، (0.231) على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، ومن خلال ذلك نتوصل إلى قبول الفرض الفرعي الرابع الذي ينص على (لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات المبحوثين تجاه درجة تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان وقرار الائتمان تعزى لخاصية (المركز الوظيفي) في المصارف التجارية في محافظة عدن).

من خلال الفرضيات الفرعية الأربع الأخيرة، التي تم من خلالها التوصل إلى قبول فرض عدم لكافة الفرضيات الفرعية أي إنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة تجاه درجة تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان وقرار الائتمان في المصارف التجارية في محافظة عدن تعزى إلى (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي). وبالتالي نتوصل إلى قبول الفرض الرئيس الثاني الذي ينص على (لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات المبحوثين تجاه درجة تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان وقرار الائتمان تعزى إلى الخصائص الشخصية للمبحوثين

الائتماني على التنبؤ بسلامة الطلبات الجديدة للحصول على الائتمان، وإنما تشمل إجراءات متابعة طلبات الائتمانات الممنوحة كإجراء رقابي، ومصدر معلوماتي مهم لإجراء التحليل الائتماني لطلبات الائتمان الجديدة خاصة عندما يكون عميل سابق.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب

- 1- ال شبيب، دريد، (2012)، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
 - 2- الأفندي، محمد أحمد (2018) الاقتصاد النقدي والمصرفي، (مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان الاردن).
 - 3- الحناوي وعبد السلام، (2000)، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
 - 4- رضاء صاحب، أبو أحمد، (2002)، إدارة المصارف مدخل تحليلي وكمي معاصر (دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن).
 - 5- الزبيدي، حمزة، (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر، عمان، الأردن.
 - 6- السيسي، صلاح الدين، (1998)، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للنشر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
 - 7- الشقيري، وآخرون، (2012)، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
 - 8- العامري، رشاد، (2012)، الخدمات المصرفية الائتمانية على قرارات منح القروض والاستثمارات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
 - 9- غراب، سامح، (2009)، معايير قياس وعلاج التعثر المالي، منشأة المعارف، القاهرة، مصر.
 - 10- مطر، محمد، (2010)، التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
 - 11- منيع، جعفر، (2014)، أساسيات التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن.
- أبحاث المجلات العلمية:
- 12- إبراهيم مسعود الفرجاني، المهدي عبد الواحد الدراسي (2020) أهمية عوامل البيئة الخارجية المصرفية الخاصة في اتخاذ قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، المجلد الثامن العدد 14.
 - 13- أبوكرش، شريف، (2005)، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمه إلى المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية

5- أظهرت الدراسة أن القرار الائتماني يدور حول قرار الموافقة بمنح الائتمان عند طلب الائتمان من قبل العميل أو رفض طلبه وهنا تكمن خطورة القرار الائتماني فالقرار الخاطئ في المنح هو نفسه القرار الخاطئ في الرفض فالأول ينتج خسارة والثاني يفوت فرصة على المصرف.

6- تبين من خلال اختبار فرض الدراسة الأول أن إجراءات متابعة الائتمان تؤثر إيجاباً في قرار منح الائتمان في المصارف التجارية

7- توصلت الدراسة إلى قبول الفرض الرئيس الثاني الذي ينص على (لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات الباحثين تجاه درجة تأثير إجراءات متابعة الائتمان على قرار منح الائتمان وقرار الائتمان تعزى إلى الخصائص الشخصية للمبشرين (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي) في المصارف التجارية في محافظة عدن.

ثانياً: التوصيات

1- توصي الدراسة المصارف البينية أن تقوم بمتابعة الائتمان الممنوح للعملاء منذ بداية منحه حتى تتجنب التعثر نتيجة قصور أو إهمال المتابعة، وهذا ما يفرض على إدارة الائتمان في المصرف أن تضع سياسة مقننة للرقابة على محفظة القروض ويكون من ضمن أدواتها تصميم نظام كفاء لتقييم ومتابعة الائتمان المبني على معايير مالية، وأخرى نوعية أو وصفية في سياق تحليل مخاطر الائتمان.

2- توصي الدراسة إدارة المصارف أن تقوم بتوفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ باحتمالات التعثر المالي للعميل، ومن ثم درء أو تخفيض مخاطر الإفلاس وما سببته عليها من خسارة جسيمة ممكن أن تلحق بالمصرف.

3- توصي الدراسة بأن على المصارف أن تحدد صلاحيات واختصاصات لجنة اتخاذ القرارات الائتمانية الذي تتجاوز اختصاص مدراء الفروع وإدارة الائتمان بالمركز الرئيسي، أيضاً في أي مشاكل لا تستطيع المستويات الإدارية السابقة اتخاذ قرار بشأنها، ولذلك يجب تحديد اختصاصات هذه اللجنة تفصيلاً لأهمية سرعة البت في طلبات الائتمان، ويقوم مجلس إدارة المصرف بتحديد اختصاص هذه اللجنة في إطار إقرار السياسة الائتمانية بالمصرف.

4- توصي الدراسة بأهمية إنشاء إدارة متخصصة في متابعة نشاط العملاء الحاصلين على القروض من البنك، وتطبيق أنظمه وبرامج فعالة لمراقبة الائتمان، والحرص على إنشاء إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية كجزء من إدارة المصرف تقوم بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر الائتمانية.

5- توصي الدراسة بأن على المصارف يجب على المصارف إيلاء التحليل الائتماني أهمية أكبر من قبل المستويات الإدارية المختصة باتخاذ قرارات الائتمان، بحيث لا يقتصر التحليل

- 24- بني خالد، مرعي، (2003)، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- 25- المسبحي، علي، (2011)، أثر تكلفة القروض ومخاطر الائتمان على نمو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في اليمن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، اليمن.
- 26- موسى، أسامه، (2010)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 27- ناجي علي حبتور (2017) أثر إجراءات التحليل الائتماني على قرارات الإقراض المصرفي (دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في محافظة عدن) رسالة ماجستير في المحاسبة كلية العلوم الإدارية / جامعة عدن
- تقارير احصائية:
- البنك المركزي اليمني، المنشور الدوري رقم (15) لعام 1997م إجراءات مراقبة الائتمان

- والتحديات المعاصرة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 9- (8مايو)، غزة، فلسطين.
- 14- زينب نصرت خلف ثائر صبري محمود (2023) الجدارة الائتمانية للزبائن وأثرها في قرارات منح الائتمان المصرفي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 18، العدد 62.
- 15- عبد الرحمن، تانيا، (2012)، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 26، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
- 16- الكندري، أحمد، (2010)، "دراسة تحليلية للتسهيلات الائتمانية في البنوك الكويتية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 24، العدد 2، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر.
- 17- لبنى عبد العزيز مصطفى المليجي، لبنى عبد العزيز مصطفى، السباعي، إبراهيم محمد، البيومي، أحمد فؤاد (2023) قياس آثار تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية ومدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال (دراسة تجريبية) المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة المجلد 3 العدد (2).
- 18- منيع، جعفر، (2013)، "تقييم إدارة المخاطر الائتمانية"، مجلة الاقتصاد، العدد 7 و6 السنة السادسة، جامعة عدن، اليمن.
- 19- النعساني، أحمد، (2010)، "أثر تحليل الائتمان في تكوين محفظة قروض غير متعثرة"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 5، تصدر عن الجمعية العلمية لخريجي ومنتسبي كليتي الاقتصاد والعلوم الإدارية، عدن ، اليمن.
- الرسائل العلمية
- 20- احبق، سمي، (2013)، آليات منح الائتمان في البنوك التجارية (دراسة عينة بالبنوك التجارية الناشطة بولاية تمنراست)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
- 21- أميل، مشرق، (2007)، الآثار الاقتصادية لمشاكل التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية المصرية وكيفية مواجهتها، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر.
- 22- إيمان، انجرو، (2007)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
- 23- بن دهر، عوض، (2014)، أثر التحليل الائتماني على قرارات منح القروض والاستثمارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة حضرموت، اليمن.